مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية

قسم البحوث

ورقة احاطة

الدورة الانتخابية الخامسة

السنة التشريعية الاولى

الفصل التشريعي الثاني

تأثير المتغيرات المناخية على الأمن القومي في العراق

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

مصطفى محمد راضي

أيار ٢٠٢٣

ما المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تخص المناخ والبيئة الا وسيلة لتدارك أسوأ السيناريوهات المحتملة نتيجة لما ينطوي عليه هذا الموضوع من مخاطر اجتماعية واقتصادية وأمنية وغيرها. فتدهور المناخ واتساع نطاق التصحر مسألة لها اضرار على البيئة الداخلية للدولة، تنسحب لتؤثر على مجالات كثيرة تشمل اوجه اولويات سياستها الخارجية. هذا ما نريد ان نعرفه في هذه الورقة والتي تعد بناءا على طلب النائب السيد **(فالح الخزعلي)**، رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار النيابية.

لاحظت دراسات دولية عديدة أن الغالبية العظمى من عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن الدولي، تجرى في البلدان الأكثر تضررا من تغير المناخ. وبالمثل هناك أدلة عديدة على وجود صلة وثيقة، مباشرة وغير مباشرة، بين تغير المناخ والأمن القومي للدول. ذلك أن الآثار السلبية للتغيرات المناخية تعد بمثابة تهديد من شأنه مضاعفة المشكلات القائمة وزيادة حال عدم الاستقرار، فالحرارة الشديدة ونقص المياه والغذاء، وارتفاع مستويات سطح البحر، يمكن أن يوسع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدى إلى هجرة جماعية وموجات من اللاجئين واللاجئات، ويخلق ظروفا مواتية لظهور كيانات إرهابية تستغل السكان الضعفاء، خاصة في دول مثل الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يعاني سكان بعض دول المنطقتين من حالة من عدم الاستقرار بالفعل.

لعل اخطر واهم التحذيرات التي صدرت هو التقرير الذي رفعت وزارة الخارجية الامريكية السرية عنه، ويضم هذا التقرير وجهات نظر الاستخبارات الامريكية البالغ عددها (١٨) جهة والمعروفة بمجتمع الاستخبارات، مما يجعلها المرة الاولى التي يعتبر فيها تغير المناخ مرتبطا بالأمن القومي بهذا الشكل الحساس. اشار التقرير الى ان (١١)دولة من ضمنها **العراق** تواجه اخطر التحديات المرتبطة بالمناخ حتى عام ٢٠٤٠،وتناول التقرير المحاور التالية:[١]

- ان تغير المناخ سيفاقم التوترات الدولية، وان البلدان الفقيرة ستواجه العواقب السلبية الاكبر لأنها اقل تكيفا.
- يحذر التقرير من مخاطر قيام بعض الحكومات بمفردها من نشر تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية المستقبلية.
- حذر التقرير من ان (١١) دولة ومنطقتين اقليميتين ستواجه خطورة في تأمين الغذاء والمياه اكثر من غيرها، كونها اكثر فقرا وأقل قدرة على التكيف، مما يتركها فريسة لحالة عدم الاستقرار والنزاع الداخلي والنزوح.
- حذر التقرير من ان بعض الدول التي تعتمد على الوقود الاحفوري في ايراداتها ستقاوم التحول السريع الى عالم خال من الكربون لانهم يخشون الجوانب الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية للتحول.
- اشار التقرير الى ان **(١١) دولة بضمنها العراق** ستواجه خطرا بشكل خاص في مجالات الطاقة والغذاء وامكانية الوصول الى المياه العذبة والرعاية الصحية و(صعوبة مواجهة الاوبئة)، مما يعرضهم لخطر زعزعة الاستقرار والصراع الداخلي.

[١] كتاب (تغير المناخ والامن القومي)، وزارة الخارجية العراقية المرقم م.خ.١٤٥٨/١/١ في ٢٠٢١/١١/٢٣.

بناءا على ما تقدم، ندرك وبكل وضوح جسامة المخاطر التي يتعرض لها **العراق** جراء تغير المناخ وتطرفه خاصة على الأمن، باعتبار الأمن محصلة للأمور الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. فضعف مقاومة تحول البنى التحتية للتغير نحو متطلبات المناخ الآمن والمستدام، واستمرار الاعتماد على الوقود الاحفوري، وتراجع مستويات المياه وجودتها، الامر الذي انهك القطاع الزراعي ورفع معدلات النزوح الى المدينة الى مستويات غير مسبوقة، وعدم تطبيق السياسات المتعلقة بالمناخ التي يعلن عنها، وغيرها من أمور جعلت العراق على المحك. اضافة الى ان اقتصاد النفط الريعي لا يمكن ان يكون عادلا بين شرائح المجتمع.

لم تقتصر التحذيرات على مراكز الاستخبارات الامريكية، فكل سنة تجدد اجتماعات المناخ الدولية والاقليمية النداء بضرورة الحذر من **تأثيراتها على الأمن**، في تموز/يوليو ٢٠٢٢، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا بعنوان: «**حالة الطموح المناخي: لمحة إقليمية عن الدول العربية**». وأوضح التقرير أن المنطقة العربية، باعتبارها المضيفة لاجتماعات معاهدة الامم المتحدة الاطارية للمناخ (COP27 مصر) و (COP28 الإمارات) للأعوام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي، ستشهد تركيزا واسعا على معالجة العلاقة بين تغير المناخ والأمن وأنظمة الغذاء والمياه الملائمة للمناخ، بالإضافة الى قضايا أخرى.[٢]

كما اعتبرت **دراسة حديثة لمجموعة الأزمات الدولية** (ايلول/سبتمبر ٢٠٢٢)، إن **تأثير تغير المناخ المزعزع للاستقرار واضح بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم**، مع زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية ودرجات الحرارة القصوى التي تسهم في انعدام الأمن والصراع. في حين أن علاقة تغير المناخ بالنزاع معقدة، فالمناطق التي تعاني من عدم الاستقرار وسوء الإدارة والفقر، تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لتغير المناخ والعنف المميت، نصف البلدان الأكثر هشاشة مناخيا تعاني أيضا من الصراع. **وأشار التقرير**، من أجل معالجة هذا المزيج المتقلب بشكل فعال، يجب أن تأخذ سياسة المناخ والتمويل في الاعتبار ديناميكيات الصراع.[٣]

[٢] عزت سعد، التغير المناخي والامن القومي، صحيفة الشروق المصرية، ٢٠٢٢.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24102022&id=9091547a-91b6-42b0-9b9e-b522a0cce91b

[3] How can Climate Risk Management be Strengthened in Conflict Zones, international crisis group, October 2022, https://www.crisisgroup.org/africa/how-can-climate-risk-management-be-strengthened-conflict-zones-online-event-20-october-2022

التوصيات:

تجتمع كل مسببات تدهور المناخ التي اشرنا اليها لتكون بمثابة مكوّنات **"عاصفة شديدة"** تجتمع فيها عوامل الهشاشة وضعف التنمية وتدهور المناخ. ينبغي على العراق ان يضع أساسًا تحليليًا لتلبية احتياجات التنمية الأكثر إلحاحًا وادراك تحديات المناخ في وقت واحد. ينبغي التحول في مجال الطاقة كأداة لمعالجة أوجه القصور العميقة في هذا القطاع، وادراك اهمية اتخاذ إجراءات للتغلب على أخطار تغير المناخ في العلاقة بين المياه والزراعة والفقر، ولابد من نهج "**يركز على الناس**" لتحقيق فهم أعمق لتأثيرات تغير المناخ الحالية والتأثير المحتمل للانتقال لاقتصاد منخفض الكربون على الفئات الضعيفة.